موجز رئيس

الاجتماع التنسيقي السنوي

لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

22 سبتمبر 2016

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك في 22 سبتمبر 2016، تحت رئاسة معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية في دولة الكويت.

أكد الاجتماع من جديد على التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي خاصة تعزيز وتوطيد أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء، والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، واحترام السيادة الوطنية، واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول الأعضاء وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحسين العلاقات الأخوية وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أعاد الاجتماع التأكيد على محورية قضية فلسطين والقدس الشريف للأمة الإسلامية. وأكد مجددا على الدعم المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين وسيادتها على حدود ما قبل عام 1967، تكون عاصمتها القدس الشريف، وكذلك حق اللاجئين

الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وفقا للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (III).

أدان الاجتماع السياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، ودعا إلى الوقف الكامل لجميع انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي بما في ذلك الإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة، وجميع الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية، وهدم بيوت الفلسطينيين، وقتل وجرح واحتجاز المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والضم غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة وتهويدها، وجميع محاولات تغيير تركيبتها السكانية وشخصيتها وتاريخها، والاستفزاز والتحريض الذي تمارسه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين على الحرم الشريف والمسجد الأقصى. ودعا الاجتماع إلى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية فورا.

أعاد الاجتماع التأكيد على ضرورة الإسراع في تنظيم مؤتمر دولي للسلام لوضع آليات توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. كما دعا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي دون إبطاء وتحقيق تسوية سلمية تضمن الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

أعرب الاجتماع عن القلق العميق إزاء الصراعات القائمة والدائمة والناشئة في كثير من الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، أكد الاجتماع مرة أخرى على النتائج التي اعتمدتها القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول، جمهورية تركيا يومي 14 و 15 أبريل 2016، وأكد مجددا على ضرورة حل هذه الصراعات وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وناقش الاجتماع التحديات الإنسانية التي تواجه العالم الإسلامي خاصة النازحين واللاجئين جراء هذه الصراعات. وأعرب عن القلق إزاء الوضع الإنساني المؤسف والمعاناة غير المحتملة لملايين اللاجئين المسلمين، وشدد على ضرورة التخفيف من أوضاعهم الإنسانية. وفي هذا السياق، حث

الاجتماع الدول الأعضاء على مواصلة تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية في المناطق المتضررة.

أعرب الاجتماع عن دعمه القوي لجهود ومبادرات معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد أمين مدني، والأمانة العامة، خاصة في منع وحل الصراعات، وشجع الاجتماع الأمين العام على مواصلة جهوده ومبادراته في هذا الإطار. ورحب الاجتماع بالآلية الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي لفض النزاعات وبناء السلام.

أكد الاجتماع مجددا على إدانته القوية للأعمال الوحشية والهجمات الإرهابية المتعمدة التي استهدفت دولا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي أنحاء مختلفة من العالم، وشدد على أن الإسلام دين السلام ولا يجيز، بأي حال من الأحوال، أعمال العنف الهمجية والقتل الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية. وأشار الاجتماع إلى أن الإرهاب والتطرف العنيف هما تهديدان يحدقان بكافة المجتمعات وكذلك بالسلم والأمن الدوليين بشكل عام. وفي هذا الإطار، دعا الاجتماع إلى مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء بهدف منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وجدد التزامه الثابت بتعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال.

وأدان الاجتماع كافة أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو المعتقد، مُشدِّدين على ضرورة ترسيخ قيم التسامح واحترام الأديان والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب اعتباراً لكونها السبيل الأَنْجَع لمحاربة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا بمختلف مظاهرها.

ورحَّب الاجتماعُ باعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول في جمهورية تركيا يومي 14 و15 أبريل/نيسان 2016. كما دعا الأمينَ العامَّ للتنسيق مع الدول الأعضاء من أجل وضع برنامج العمل موضع التنفيذ الفعلي باعتباره يجسد رؤيةً استراتيجيةً لمواجهة جُملةٍ من القضايا الحيوية، من قبيل السلم والأمن، ومجابهة الإرهاب والتعصب، والقضايا ذات البعد الإنساني، وحقوق الإنسان، والتنمية، والحد من آفة الفقر، وحقوق المرأة، ناهيك عن القضايا المتصلة بالشباب والطفولة والأسرة، وقضايا التعليم العالي، وأشكال التبادل الثقافي.

وعلاوةً على ذلك، رحَّب الاجتماع باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تضمَّنت سبعة عشر (17) هدفاً و(169) غايةً، مؤكدا التزامه ببلوغها، وذلك تماشياً مع الأهداف المنصوص عليها في ميثاقي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما رحَّب الاجتماع باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مؤكِّدا أهمية توطيد التعاون الدولي في مجال مكافحة تغير المناخ، خاصةً بالنسبة للبلدان الأكثر تعرضاً للآثار الوخيمة لتغير المناخ، من قبيل التمويل الملائم ونقل التكنولوجيا، والدعم المقدم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في مجال بناء القدرات. كما جَدَّد الاجتماعُ التأكيد على أن لكل دولة الحق في أن تمارس سيادتها بشكل كاملٍ ودائمٍ على مقدَّراتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمَّن الاجتماع جهود الأمين العام الرامية إلى توطيد علاقات التعاون مع الأمم المتحدة، وحثَّ مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك على مواصلة جهودها لتقوية التنسيق والتعاون والمشاورات بشأن القضايا التي تدخل ضمن أجندة الأمم المتحدة والتي تهمُّ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك تعزيزاً للعمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماعُ الدول الأعضاء لتنسيق مواقفها في مختلف المنتديات الدولية، لاسيما على مستوى الأمم المتحدة. ودعا الاجتماع أيضا الدول الأعضاء إلى الالتزام بالقرارات الصادرة عن المنظمة والتصويت لصالح القرارات المقدمة باسم المنظمة.

إعتمد الاجتماع تقارير فرق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالصومال، وسيراليون، وجامو وكشمير، وفلسطين، والبوسنة والهرسك، ومالي، واليمن، وعدوان أرمينيا على أذربيجان (مرفقة).

ومن جهته، أعرَب الرئيسُ عن تقديره وشكره للمشاركين على روح التعاون والتآزر التي سادت هذا الاجتماع. وأشاد الاجتماع بجهود دولة الكويت بصفتها رئيسةً للدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والاجتماعين التنسيقيين السنويين اللذين عُقدا على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، مثمِّناً ما بذلته من جهود رائدة في مجال توطيد عُرى التضامن الإسلامي. كما عبَّر الاجتماع عن دعمه الكامل لجمهورية أوزبكستان في ترأس أشغال الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية، ودعا الدول الأعضاء للمشاركة على أعلى مستوى في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس المُزمع

عقدها في جمهورية أوزبكستان في أكتوبر 2016. ورحب الاجتماع بقرار عقد قمة منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية كازاخستان في عام 2017، وحث الدول الأعضاء على المشاركة فيها على أعلى مستوى.

{{}}{{}}{{}}